مشروع توصيات السياسة

التي ستناقشها مجموعة عمل الكومسيك المعني بالزراعة، في اجتماعه الخامس والعشرين

(22-23 سبتمبر 2025)

"تعزيز مرونة المزارعين الأسريين وصغار المنتجين في قطاعي الزراعة والأغذية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"

ستُعقد جلسة نقاش خلال اجتماع مجموعة العمل بعنوان "صياغة توصيات السياسات لدورة الكومسيك الوزارية الواحدة والأربعين" حول "تعزيز صمود المزارعين الأسريين وصغار المنتجين في قطاع الزراعة والأغذية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، في 23 سبتمبر 2025. تم إعداد هذه الوثيقة لإثراء المناقشات خلال الدورة المذكورة من أجل الخروج بتوصيات سياسية ملموسة لتقريب السياسات بين الدول الأعضاء. وقد تمت صياغتها وفقًا للنتائج الرئيسية لتقرير البحث الذي تم إعداده لهذا الاجتماع.

توصيات السياسات هي كما يلي:

توصية السياسة الأولى: تطوير برامج دعم مالي فعّالة للمزارعين الأسريين وصغار المنتجين بالتعاون مع التعاونيات المحلية ومؤسسات التمويل الأصغر، بما يهدف إلى تعزيز ملكيتهم للأصول الإنتاجية مثل المعدات الحديثة والآلات ومرافق التخزين، فضلاً عن تحسين وصولهم إلى المدخلات الزراعية.

الأساس المنطقي: يواجه المزارعون الأسريون وصغار المنتجين في كثير من الأحيان عقبات تحول دون حصولهم على الأصول الإنتاجية الأساسية اللازمة لتحسين كفاءة المزارع، وزيادة قدرتهم على الصمود، وتعزيز تنافسيتهم. إن امتلاك الأصول لا يمكّنهم من تحمل الصدمات السلبية في الإنتاج وحسب، بل يعزز أيضاً قدرتهم على الحصول على التمويل، وتبني التقنيات الجديدة، والمشاركة بفعالية أكبر في الأسواق. ومن خلال إنشاء برامج دعم مالي تستهدف تحديداً حيازة الأصول الإنتاجية؛ يمكن للحكومات تقليل حواجز الدخول وضمان استدامة المزارع الصغيرة على المدى الطويل. والشراكة مع التعاونيات المحلية ومؤسسات التمويل الأصغر تزيد من تعزيز الوصول والشمولية، مما يضمن توفير الموارد المالية، والمعرفة التقنية، والقدرة على التفاوض الجماعي حتى لأكثر المزارعين ضعفاً. هذا النهج المتكامل يحسن كلاً من إنتاجية المزارع وسبل العيش الريفية، وتعزيز القدرة على الصمود داخل القطاع الزراعي الأوسع.

توصية السياسة الثانية: زيادة وصول المزارعين الأسريين وصغار المنتجين إلى الأراضي الصالحة للزراعة والآلات الزراعية من خلال أدوات تأجير طويلة الأجل مدعومة من الحكومة وأدوات تقاسم تكاليف الإيجار.

الأساس المنطقي: يُعد تحسين وصول المزارعين إلى الأراضي الصالحة للزراعة مساراً حاسماً لتعزيز قدرتهم على الصمود وضمان استدامتهم على المدى الطويل. يتيح توسيع نطاق الوصول إلى الأراضي، لصغار المنتجين الاستفادة من وفورات الحجم، وتقليل متوسط التكاليف الثابتة، وزيادة ربحية المزرعة. كما أن الوحدات الزراعية الأكبر والأكثر تكاملاً تكون في وضع أفضل لتبني التقنيات الحديثة التي تتطلب في الغالب استثماراً أولياً كبيراً، وتأمين التمويل من خلال استخدام الأرض كضمان. لتحقيق ذلك، يمكن لآليات الإيجار طويل الأجل التي تدعمها الحكومة وآليات تقاسم التكاليف؛ أن توفر الأمان والقدرة على تحمل التكاليف لصغار المزارعين، بينما يمكن للترتيبات المؤسسية أن تدعم دمج الأراضي المجزأة لتعزيز الكفاءة. في الوقت نفسه، تُعد الضمانات التنظيمية الصارمة ضرورية لضمان ألا يؤدي توسع الأراضي إلى إزالة الغابات أو التدهور البيئي. ومن خلال تحقيق التوازن بين النمو والاستدامة، تستطيع الحكومات تعزيز تنمية زراعية شاملة ومرنة.

توصية السياسة الثالثة: تطوير أنظمة إنتاج بديلة ومبتكرة مقاومة لتغير المناخ تقلل الاعتماد على المدخلات المستوردة، من خلال حوافز مالية فعّالة، وخدمات الإرشاد الزراعي، وشراكات البحث والإرشاد.

الأساس المنطقي: إن الاعتماد المفرط على الأسمدة المعتمدة على الاستيراد يجعل المزارعين عرضة لمخاطر اقتصادية ناتجة عن تقلب الأسعار واضطرابات الإمداد، ويساهم كذلك في التدهور البيئي. إن تعزيز أنظمة الإنتاج البديلة، مثل الزراعة العضوية وزيادة استخدام السماد العضوي المحلي المتاح، يمكن أن يقلل الاعتماد على المدخلات الخارجية، ويعزز ممارسات زراعية أكثر استدامة، ويزيد في الربحية. يُعَدُّ الدعم المالي المستهدف والخدمات الإرشادية ضروريين لمساعدة المزارعين في إدارة عملية الانتقال، لا سيما من أجل تعويض انخفاض الغلة الأولي وتكاليف الحصول على الشهادات. وعلى المدى الطويل، لا يعزز الإنتاج العضوي القدرة البيئية على الصمود وحسب، بل يتيح للمزارعين أيضاً الوصول إلى الأسواق المتخصصة التي تقدم أسعاراً مرتفعة، مما يزيد من الربحية ويحسن مستويات الدخل في المناطق الريفية. كما أن إنشاء مرافق محلية لإنتاج المدخلات الزراعية وتعزيز الشراكات بين البحث والإرشاد يمكن أن يدعما الابتكار وتبني الممارسات الحديثة على نطاق واسع.

توصية السياسة الرابعة: تعزيز قدرة المزارعين على الصمود من خلال تشجيع فرص توليد الدخل خارج الزراعة للمزارعين الأسريين وصغار المنتجين.

الأساس المنطقي: إن تنويع مصادر دخل المزارعين يُعد أمراً أساسياً لتعزيز قدرتهم على الصمود أمام الصدمات الزراعية وضمان الاستدامة الريفية طويلة الأمد. ففرص الدخل خارج المزرعة تقلل من اعتماد المزارعين على عوائد الزراعة المتقلبة، وتمكّنهم من إدارة المخاطر بشكل أفضل، وتمويل العمليات الزراعية، والحصول على الائتمان. تُظهر الأدلة أن الأسر التي تمتلك مصادر دخل غير زراعية تكون أكثر استعداداً لتبني التقنيات الحديثة وتحسين الإنتاجية العامة. ويمكن للحكومات أن تؤدي دوراً رئيسياً من خلال دمج ريادة الأعمال الريفية ضمن السياسات الزراعية، وتحفيز استثمارات القطاع الخاص في الصناعات الريفية، ودعم التعاونيات والجمعيات الإنتاجية لإنشاء مرافق محلية للتصنيع والخدمات.

توصية السياسة الخامسة: تطوير أنظمة إرشاد فعّالة من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على الروابط المباشرة بين الجامعات والمؤسسات الحكومية والجهات الخاصة والمزارعين.

الأساس المنطقي: كما أن الوصول إلى المعلومات في الوقت المناسب، والدعم في حل المشكلات، والممارسات المبتكرة، والتقنيات الحديثة يُعد ضرورياً لزيادة قدرة المزارعين على الصمود في مواجهة الصدمات الاقتصادية والبيئية السلبية. ولا تقتصر فاعلية أنظمة الإرشاد الفعالة على تحسين القدرات التقنية للمزارعين فحسب، بل تعزز أيضاً التغيير السلوكي اللازم لبناء القدرة على الصمود على المدى الطويل. ويمكن للأوساط الأكاديمية، بما تملكه من خبرة بحثية ومصداقية علمية، أن تؤدي دوراً محورياً في الإرشاد الزراعي من خلال الربط المباشر بين إنتاج المعرفة وتطبيقها الميداني. إن الدعم الحكومي يعدّ أمراً بالغ الأهمية من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الروابط من خلال التمويل، وتحديد المسؤوليات على أساس المناطق، وإنشاء آليات تواصل منظمة. تضمن العروض الميدانية ومنصات الاستشارات الرقمية وقنوات نقل المعرفة المستمرة، تمكين المزارعين الأسريين وصغار المنتجين من تبني التقنيات الحديثة، وتحسين الإنتاجية، وتعزيز الاستدامة البيئية.

توصية السياسة السادسة: تعزيز رأس المال الاجتماعي بين المزارعين من خلال دعم التعاونيات والجمعيات الإنتاجية، ودمج آليات تقاسم المخاطر المجتمعية، وتقديم حوافز مالية وتعليمية لتعزيز التعاون والدعم المتبادل.

الأساس المنطقي: كما أن رأس المال الاجتماعي – من خلال الشبكات والتعاونيات والجمعيات الإنتاجية – يساعد المزارعين، عبر توفير الدعم المتبادل وتجميع الموارد وتبادل المعارف والخبرات، مما يعزز قدرتهم على الصمود أمام الصدمات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.
وتُظهر المجتمعات ذات رأس المال الاجتماعي المرتفع مستويات أفضل في الوصول إلى التمويل، وتبني التقنيات الجديدة بشكل أسرع، وإدارة الموارد بشكل أكثر استدامة. ويمكن للحكومات تعزيز هذه الشبكات من خلال تقديم برامج تعليمية مستهدفة، وحوافز مالية، ودعم للمبادرات التعاونية، بما يمكّن المزارعين من التعاون في إدارة الأراضي، واستخدام الموارد، وتبادل المعرفة. تعزز هذه التدخلات في تعزيز التضامن، وتقليل الهشاشة، وتحفيز التنمية الريفية طويلة الأمد.

توصية السياسة السابعة: تشجيع الزراعة التعاقدية بهدف تعزيز إنتاجية صغار المزارعين وتحسين وصولهم إلى الأسواق من خلال تطوير سلاسل التوريد الزراعية.

الأساس المنطقي: ومن بين أهم التحديات التي تواجه المنتجات الزراعية في البلدان النامية وكذلك في بلدان منظمة التعاون الإسلامي؛ هي صعوبة الحصول على المدخلات المناسبة، وتسويق المنتجات، والبيع بأسعار منخفضة، والخسائر الممتدة من المزرعة إلى السوق، وانخفاض جودة المنتجات. كما أن الوصول المحدود إلى الأسواق يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في قدرة المنتجين على الصمود. ومن أجل التغلب على هذه التحديات، من الضروري تحسين سلاسل الإمداد، لا سيما من خلال تطوير الزراعة التعاقدية. إذ يمكن للزراعة التعاقدية أن تساعد صغار المنتجين على الوصول إلى مدخلات عالية الجودة، وتسويق منتجاتهم بأسعار أفضل، والإنتاج وفقاً للمواصفات الدولية، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة قدرتهم على الصمود.

مجموعة عمل الزراعة في الكومسيك: وفي اجتماعاتها اللاحقة، قد تتوسع مجموعة العمل في مجال السياسات المذكورة أعلاه بطريقة أكثر تفصيلاً. كما يمكن لمجموعة العمل أن يواصل جهوده في تحديد أولويات مجالات السياسات وترتيبها تسلسلها.

تمويل مشروع الكومسيك: في إطار تمويل مشروع الكومسيك، يدعو مكتب تنسيق الكومسيك للمشاريع كل عام. وبفضل تمويل مشاريع الكومسيك، يمكن للبلدان الأعضاء المشاركة في مجموعات العمل تقديم مشاريع تمولها الكومسيك. وفيما يتعلق بمجالات السياسات المذكورة أعلاه، يمكن للبلدان الأعضاء أن تستفيد من تمويل مشاريع الكومسيك، ويمكن لمكتب تنسيق الكومسيك أن يدعم تمويل المشاريع الناجحة في هذا الصدد. وقد تشمل هذه المشاريع برامج تدريبية، وزيارات دراسية، وحلقات عمل، وتنظيم حلقات دراسية، وتبادل الخبرات بين الأقران، وتقييم الاحتياجات، وإنتاج مواد / وثائق ترويجية.